http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1694) السنة السابعة - الاحد (10) كانون الثاني 2010

كتابة على الحيطان

التربية والمعاصرة

بالقدر الذي نرى فيه التربية الأساس الذي تقوم عليه البنية الاجتماعية والاقتصادية، فأنها في نكوصها تمثل تشويها لأي مستويات من دروب التقدم والانفتاح نحو آفاق المستقبل . الشيء الرئيسي في موضوع التربية والتعليم لدينا هي أننا نفتقد فلسفة تربوية تحدد لنا بكل وضوح ما ينبغي ان نقوم به وما لا ينبغي حتى نتجنب الاجتهادات الشخصية المبنية على خلفيات ثقافية وفكرية تتعارض وتتقاطع مع الفلسفة التربوية المقرّة من قبل الدولة . والاجتهاد عادة ما يسوق أفكاره باعتبارها ضرورات لا يمكن التخلص منها او تجنبها ! ويضعها بديلا عن البحث في الحلول الجذرية للمشكلات التربوية التي يمكن ان تحدث هنا وهناك في هذه الجغرافية او تلك، لان أسهل الحلول هي التخلص من المشكلة ووجع الرأس عبر رميها في ساحة أخرى لتظهر لنا فيما بعد مشكلات اجتماعية من نمط جديد . الذي يعتقد بأن الضرورات قد قادته الى حلول فصل الإناث عن الذكور في المرحلة الابتدائية ، يعبر حقيقة عن ضيق أفق في التفكير المستقبلي للنتائج التي ستفرز عن مثل هذا الأجراء، ويعبر أيضاً عن جهل باتجاهات العراق الديمقراطي المتنور الذي تشكل نسبة النساء فيه أكثر من ٥٠٪ ويشكلن الآن العمود الفقري لاقتصاده بسبب ظروف البلاد الخاصة . وهذا الموضوع غير موجه لمسؤول محدد، انه موضوع موجه صراحة لنمط تفكير يلوي عنق المشكلة ليدخلها في عنق الضرورات الاجتماعية ان كانت حقيقية وان كان هو المخول بفهم وتمييز الضرورة من غيرها !

طبعا لا يمكن معالجة مثل هذه الإشكالات من خلال مقال صحفي او تحقيق لان المشكلة أعمق بكثير واشد خطورة من الكثير من المشكلات الأخرى لارتباطها المباشر بنوعية الجيل الذي تريد له ان يبني لك العراق الجديد على أرضية الاجتهادات الشخصية وليس العمل الفلسفي المنهجي المنظم المدروس والعلمي الذي يستند الى معطيات بحوث ودراسات اقتصادية واجتماعية ونفسية وتربوية وأخرى للاستشعار المستقبلي عن النتائج المتمخضة عن هذا القرار أو غيره من القرارات التي تقوم على أساس وجهة نظر شخصية أو تحت طائل ضغوطات هي ابعد ما تكون عن ايجاد الحلول المنطقية الصحيحة للمشكلات التي تواجه المجتمع .

لو سألنا صاحب القرار نفسه مجموعة من الأسئلة التي قد تساعده على فهم طبيعة قراره :

كيف يستطيع ان يشارك نصف المجتمع في عملية النهوض والبناء إذا كنّا ندق له منذ الطفولة إسفين الشك والريبة والخوف من الآخر ؟

الى أي حد ومستوى يستطيع ان يضع «فصله» ساري المفعول في الحياة الاجتماعية ؟

هل يعتقد بان مشكلة ما في كلية مختلطة ينبغي ان تحل بفصل الطالبات عن الطلبة ؟

وماذا لو طبقنا هذا على مجلس النواب مثلا فنبني مجلسا آخر للنائبات ويجري الاتصال فيما بين النواب والنائبات عبر دائرة تلفزيونية مغلقة ؟

وهكذا نستطيع تعميم الافتراضات الاضطرارية أو الضرورية حتى أدق تفاصيل الحياة الاجتماعية العراقية لنكتشف دون كثير ذكاء وتمحيص أننا قد تحولنا إلى مجتمعين ، مجتمع للنساء وآخر للرجال !! ولنبحث فيما بعد عن حلول لمشكلات يفرزها كل مجتمع بأسلوبه الخاص !

عمليات فصل النوع جارية في أكثر من منطقة ومحافظة دون ان تلتفت إليها لا السلطة التشريعية ولا التنفيذية لخطورة التراكمات المحتملة بل والقائمة على تطبيقات هذا النمط من التفكير الارادوي الذي يعتقد واهما أن الصحيح هو ما يقوم به وان الخطأ هو في الحاجات الاجتماعية المطلوبة للمجتمع العراقي.

عامر القيسي

فصل البنين عن البنات في المدارس الابتدائية لمدينة الصدر

ناشطون مدنيون: القرار يجسد التراجع التربوي في العراق

انتظار قرار الفصل

بغداد / شاكر المياح

أثار قرار فصل البنين عن البنات في المدارس الابتدائية لمدينة الصدر تساؤلات كثيرة ، منها ما تردد في اروقة منظمات المجتمع المدني، وأخرى في اوساط اجتماعية مختلفة ، فالقرار لم يكن ليتماهى مع المعطيات الراهنة وعلى مختلف الصعد والتي أفرزتها مرحلة التغيير العاصف الذي حدث في العراق اثر انهيار الدكتاتورية البغيضة والاستبداد الدموي لسلطة النظام السابق ، فالعملية السياسية الراهنة تمخض عنها الكثير من النقلات الحضارية للمجتمع العراقي ، منها الدستور والاستفتاء عليه وإطلاق الحريات من الأصفاد التي كبلتها والديمقراطية الناشئة واحترام حقوق الإنسان، وحرية المرأة والرجل على حد سواء ومشاركتهما معا في صنع القرار وحقوق الأمومة والطفولة ، وضمان حق التربية والتعليم لكل العراقيين ولمختلف الفئات العمرية ورعاية النشء الجديد، وحرية الرأي والتعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، وغيرها تلك التي كانت مقموعة تماما في زمن الطاغوت، من كان يجرؤ على البوح بها ، او الحديث عنها قطعا فان مصيره العدم.

مدير بحوث تربوية : القرار اجتهاد شخصي ولم يكن في محله في المرحلة الراهنة لأنه سيتسبب في الكثير من المشكلات التربوية

وزارة التربية: هناك تهويل إعلامي وسنظل نعمل بالفصل بين البنين والبنات كلما كانت هناك ضرورة موجبة!

عزل البنين عن البنات في مرحلة الطفولة لهو امر محزن حقا ، فهما ان لم يتعرفا على بعضهما في هذه السن المبكرة فمتى سيكون اوان التعارف ؟ في سن المراهقة ؟ ام عند ما سيكونان معا بين جنبات الجامعة ؟.

(المدى) كانت لها جولة ميدانية استطلعت فيها الكثير من آراء أعضاء في منظمات المجتمع المدني التي يعول عليها في صنع مجتمع متمدن ومتطور وحضاري ، وتربويين ومختصين بشؤون التربية والتعليم وقانونيين وإعلاميين ومثقفين فكانت الحصيلة هي الآتي:

من هنا تبدأ عقلية المجتمع الذكوري

مدير تحرير صحيفة مساواة (قاسم محمد) قال : هنالك سؤال تاريخي ، لماذا نمنع اختلاط الجنسين في المدارس الابتدائية ودمجهما في الدراسة الجامعية او في مراحل متقدمة من الدراسة ؟ اعتقد ان هذا الأجراء جاء بسبب النظرة الدونية للمرأة والأنثى بشكل عام ، اذا من هنا سيبدأ التمييز عند الطفل وبالتالي تتأسس مثل تلك النظرة وتستمر لتشمل جميع الفئات العمرية ، ومن هنا تنمو عقلية المجتمع الذكوري، ومن هنا أيضاً يبدأ تهميش المرأة ومأساتها حينما تعد مواطنة من الدرجة الثانية او الثالثة وليس على أساس أنها كائن بشري له رؤاه وتصوراته وأفكاره ، ولديها وظيفة تربوية واجتماعية وأخلاقية وثقافية لتغيير هذا العالم اللا مساواتي وتنهض بأعباء جسيمة .

× ما هي تأثيراته المستقبلية ؟

. هناك جملة من التأثيرات لمسناها من خلال معايشاتنا الحياتية ومقارنة بالمجتمعات المتمدنة أولا : يعيق عملية التمدن ، ويؤدي الى تهميش المرأة برغم جميع المسوغات والشعارات التبريرية التي رافقت هذا القرار ، ويرسخ المجتمع الذكوري ، وبالتالي سيؤدي الى سهولة تعنيف المرأة وقمعها من قبل الذكور داخل الأسرة الواحدة وفي داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وحتى تلك التي تدعي بأنها مؤسسات مدنية وديموقراطية، بغية ان تظل المرأة في موقع ادنى من الرجل .

×هل سيتقبل المجتمع هذا القرار وبالأخص بعد التغيير الذي حدث في العراق ؟؟

. المجتمع منقسم تحت تأثيرات ايديولوجية وفكرية، والصراع التاريخي الأيديولوجي ما زال محتدما وهو باعتقادي صراع مشروع اذا ركن الى الحوار والى القناعة والإقناع، ولكن القوى المهيمنة فكريا وثقافيا بعد سقوط النظام السابق هي التي تتبنى برامج ومنهجيات لا تنظر الى المرأة بعين مساواتية مع الرجل ، هي نظرة ازدراء وعدم احترام .

الناشط في مجال حقوق الانسان (ادهم جابر) قال : الدستور العراقي اقر حقوق المرأة وضمن حريتها ، وهذا القرار لا ينسجم والمبادئ التي كفلها الدستور ، فهو سيمعن في أضعاف دور المرأة ويدفع الى ترسيخ السلطة الذكورية ، حرمان الطالب والطالبة من بعضهما في مرحلة الطفولة سيجعل كل منهما يعيش في حالة غربة عن الآخر.

الفصل بين الجنسين يمثل نكوصا اجتماعيا

ويضيف جابر : سيكون هناك نكوص اجتماعي مستقبلا، وترد في العلاقات الاجتماعية وخاصة بين الرجال والنساء وحتى في العلاقات الأسرية وستعزز السلطة القبلية ممثلة بسلطة الأبوة من دون ان يكون هناك تأثير واضح لدور الأم في الحياة ، وسيبدو الأمر أكثر وضوحا في مراحل المراهقة ، وفي مراحل الدراسة الجامعية وبالنتيجة النهائية سيتراجع المستوى العلمي والدراسي في جميع المراحل الدراسية وخاصة في مناهج العلوم الصرفة، سيما ان أمزجة الطلبة ستكون مربكة حتما سيما ان الطالبة ستشعر بان زميلها هو ارفع مرتبة اجتماعية منها ، ومن منظور شخصي اجد من الضروري ان نسعى جميعا لان تكون العلاقة بين الطالبة والطالب طبيعية وبحدود المناخات الدراسية ومن دون ان يخضعا للتأثيرات الدينية ومبدأ الحلال والحرام ، ولنتخذ من العلاقات بين منتسبي المؤسسات الرسمية سواء رجالا كانوا ام نساءً مثالا يحتذى به وان لا نرجعها الى العلاقات المبنية على العقد والإرهاصات الأخرى .

القرار مجحف بحق الطرفين

الناشطة النسوية زينب الاسدي قالت : القرار بطبيعته مجحف بحق الطلبة والطالبات على حد سواء ، وهو غير مساواتي في الوقت نفسه ، ان من يعد الاختلاط بين الجنسين بمثابة جريمة لهو واهم جدا ، فلقد ثبت علميا ومن خلال تجارب إنسانية عديدة بان الفصل بين الجنسين وخاصة في مراحل الطفولة ستنجم عنه عقد واختلالات وأمراض اجتماعية لا حصر لها تؤدي الى جنوح المراهقين من كلا الجنسين ، وخلق حالة من العداء المستديم بينهما من خلال شعور الذكر بالاستعلاء على الأنثى، فصل التلاميذ عن التلميذات في المرحلة الابتدائية قرار غير حضاري ولا ينسجم والمتغيرات الجارية في العراق الديمقراطي، كيف نبني مجتمعا مدنيا متحضرا ونحن نمسك بالمعول لنهد الأساسات؟.

اعتقد بان القرار جاء نتيجة لتدخلات عشائرية وقبلية ودينية في العملية التربوية ، التغاضي عن هذه التدخلات سيلحق ضررا بالغا بالتنشئة وبمجمل العملية التربوية والتعليمية ستظهر تأثيراتها وبشكل مباشر على المستوى العلمي والدراسي للطلبة وستمتد الى جميع مؤسسات الدولة، ونحن كمنظمات مجتمع مدني نرفض وبقوة مثل هذه القرارات التي من شأنها ان تؤدي الى تراجع المجتمع وإفراغه من كل مظاهر التحضر والتطور والتمدن من خلال نشاطاتنا وأقلامنا وأصواتنا التي سترتفع عاليا مطالبين بإلغاء هكذا قرارات ، والعراق بلد الحضارة والأبجدية الأولى ولم يكن قي يوم من الايام بلدا رجعيا متخلفا ، ونحن على ثقة كبيرة بان عشائرنا تؤمن بالتطور وتسعى الى تقدم العراق وفي جميع المجالات ، ونرجو من وزارة التربية إعادة النظر بهذا القرار ..

نائبة رئيسة منظمة حرية المرأة دلال الربيعي قالت : نحن كمنظمة مجتمع مدني لها تماس مباشر مع المواطنين وبالأخص النساء ، نستطيع القول بان فصل التلاميذ عن التلميذات هو إجراء غير حضاري ، لان هؤلاء لا يزالون في طور الطفولة البريئة لا يعون مغزاه ، وقبل كل شيء يجب ان يكونوا بعيدين عن التوجهات السياسية والأيديولوجية، هذا الأجراء يثير في نفوسهم الكثير من التساؤلات وابسط سؤال سيكون: لماذا هذا الفصل ؟ وهذا السؤال سيحفزهم كثيرا للبحث عن الإجابة وربما سيجيبون هم بأنفسهم وربما ستكون الإجابات مفعمة بالشكوك والظنون وسينعكس هذا سلبا على قواهم العقلية والنفسية، سيما اذا كانت بعض الإجابات تتعلق بالفوارق الجنسية والفسيولوجية ومن هنا تبدأ العقد بالتنامي، وتساءلت الربيعي: لم لا يكون مجتمعنا منفتحا إزاء الجنسين ومتفهما لطبيعة العلاقة بينهما بدوافع العقد والإرهاصات الآنية والتوجهات السلبية ؟ ما الضير في ان يجتمع التلاميذ في ساحة المدرسة او في الباص الذي ينقلهم ، او يشتركون في ممارسة لعبة ما ،وحتى في أفكار مشتركة لبناء مستقبلهم .

الفصل والعنف المتبادل

وتسترسل الربيعي فتقول : بتقديري ان الفصل المبكر بين التلاميذ والتلميذات سيربك العلاقة بين الجنسين، كيف سيتصرف التلميذ مع زميلاته وشقيقاته وبنات عمه حينما يبلغ سن المراهقة وولوجه بوابات الجامعات ؟ وكذلك هو الحال مع التلميذات، ربما ستؤدي العلاقة المضطربة وهم سيلتقون في أروقة التعليم العالي، الى استجار العنف المتبادل، والكراهية المتبادلة أيضاً، ليس هذا فقط، بل سيكون الحذر هو سيد الموقف العلاقاتي بينهم ، نحن وبهذا الفصل نرسخ للتخلف ونعود بالزمن الى الوراء فيما العالم يتطور لحضويا وليس بفواصل زمنية متباعدة، فهناك الأبحاث والدراسات والاكتشافات والاختراعات والقفزات التقنية الهائلة وتسيد الانترنيت على جميع مفاصل الحياة ، يكون لزاما علينا في الوقت الراهن سواءً كنا في منظمات المجتمع المدني او في المؤسسات الرسمية والقوى الاجتماعية الفاعلة ان نسهم في إبعاد النشء عن التطرف والغلو وعن الأشياء المبهمة ، فالدين على سبيل المثال فيه الكثير من الفتاوى والمذاهب والنحل، لندع براءة الأطفال بنقائها وان لا نشوهها بعقدنا التي ما زلنا نرزح تحت نيرها، وان لا نثقل عليهم بالتقاليد والأعراف العشائرية والطقوس الدينية والأفكار الغريبة ، لندعهم بتلقائيتهم وبعفويتهم، وبشكل عام فان القرار يتعارض مع مبادئ الدستور العراقي مثلما هو قرار مجلس محافظة واسط الذي اقر مرافقة المحرم مع عضواته .

قرار رجعي

الناشط في منظمة الا عنف الشاب محمود خالد قال : نستطيع ان نصف قرار فصل التلاميذ عن التلميذات بأنه قرار رجعي، لا يفضي الى تطور المجتمع بل على العكس تماما فهو خطوة الى الوراء، ذلك لان الاختلاط في المراحل الابتدائية يساعد في بناء شخصية الطفل سواءً كان ذكرا ام أنثى ويسهم بشكل فاعل في تنامي قدراتهما وأفكارهما ونكائهما، وعملية العزل توحي لكل منهما بالغربة عن الآخر، وهذا من شأنه ان يزيد في عمليات العنف الجنسي، فيما نحن نطالب بالدمج في مرحلة الدراسة الإعدادية، وهناك تجارب للاختلاط في المراحل الإعدادية حققت نجاحا كبيرا في لبنان ،وسوريا ومصر، من خلال السلوك الذي صار أكثر تهذيبا من ناحية العنف ، لان الاختلاط يبعد الإنسان عن التوحش، والشباب المراهقون يتميزون بظهور العضلات ، والمجتمعات الذكورية هي مجتمعات عنيفة تعتمد على القوة والضرب، في حين ان المجتمعات المختلطة مهذبة وتتصف بالاستقرار النفسي، تختفي فيها حتى الكلمات البذيئة نتيجة رقي ذلك المجتمع ، خذ مثلا في السعودية ، المجتمع فيها مجتمع غليظ الى حد التوحش ، المجتمعات الذكورية تعني من هو الأقوى؟ والمجتمعات الخليطة تعني من هو الأرقى؟.

القرار يتعارض مع التطور التاريخي

يقول الأديب والفنان الفوتوغرافي كفاح الأمين: في عام ١٩٢٧ وفي مدينة كويسنجق دعا إمام الجامع الكبير (الملا محمد) الى إيجاد فرص لتعليم البنات في المدارس الابتدائية وكانت أول تلميذة تسجل في المدرسة هي بنت الملا، وهذا يوضح مدى أهمية وجود البنات الى جانب البنين وفي زمن تكاد تكون فيه العلوم والمعارف محصورة جدا،ولم تكن بمثل هذه السعة والتداخل ، فكيف هي في هذا الزمن الذي نتحدث فيه عن العولمة والاقتصاد العالمي والانفتاح التكنولوجي والحريات والمدنيات، اعتقد ان القرار هو بمثابة معارض لتطور التاريخ، بل هو يشكل نوعا من التعصب، ويخرج عن كونه ظاهرة تاريخية وهذا يضر ببنية المجتمع المدني، ومن هذا المنطلق اعتقد ان ينظر الى الموضوع باعتباره ستوجد فوارق سيدفع ثمنها المجتمع المدني العراقي.

×الا يمثل هذا القرار تراجعا في المنظومة القيمية للمجتمع ؟

. المنظومة القيمية للمجتمع تخضع أيضاً إلى المنهج الاقتصادي السياسي، ومن الواضح ان هناك خللاً وترديا وارتباكاً في البنية الاقتصادية السياسية والى جانب هذا يمكن ان تحدث مثل هذه الأمور، واعتقد اذا استقر الوضع الاقتصادي ومعه الجبهة السياسية اذا ما ارتكزت اكثر للمشروع الوطني العراقي فان مثل هذه الحالات لا تمرر بسهولة ولا تجد لها حاضنة أبداً وبهذا المعنى يجب ان يكون النضال ليس مقصورا على فرد واحد او على مجموعة او قضية وإنما النضال يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار كيفية تطوير المجتمع العراقي عبر تطوير واقعه الاقتصادي والسياسي عند ذاك ستتلاشى كل عوامل التخلف .

× كيف سيتصدى المثقف العراقي لمثل هكذا ظواهر ؟

. المثقف العراقي لديه خزين كبير للتصدي،ولو تراجع كتب التاريخ البغدادي في الأقل نجد ومنذ عشرينيات القرن الماضي هناك حضور ملفت للمرأة العراقية وعلى كل المستويات، سواء كانت على مستوى العباءة والسفور وهي متواجدة في مسيرة النضال الوطني ، ومتواجدة في المنتديات الأدبية ، وفي الكليات والجامعات، وبالتالي ما على المثقف سوى الرجوع الى خزينه من دون ان يستعير مماحكات او أشياء خارج المنطق والمشهد العراقي البغدادي المتلئ بالتسامح وبحضور وكفاح المرأة .

قانونية القرار

الخبير القانوني طارق حرب أشار الى ان هناك مدرستين الأولى حكومية والأخرى أهلية، ونحن نخلط بين الاثنتين، لما فرنسا منعت النقاب وهي دولة علمانية في دستورها وديمقراطية بتصرفاتها، أعلنت عن منع النقاب والحجاب في المدارس الحكومية وقرار وزارة التربية بفصل الطلاب عن الطالبات في المدارس الابتدائية لمدينة الصدر يتوافق مع أعلى معايير الديمقراطية من الناحية الدستورية والقانونية، ومن الناحية الواقعية ارفض هذا القرار، بمعنى ان من استاء من الفصل فليتقدم الى مدرسة اهلية ومن يروم الفصل فليتقدم الى مدرسة حكومية ومثلما فعلت فرنسا ولكن قل هل ان هذا القرار فيه من الحكمة ؟ أقول لك كلا .

رأي رسمي: القرار اجتهاد شخصي

معاون مدير عام مركز البحوث والدراسات في وزارة التربية عبد الساعدي عد هذا القرار اجتهاداً شخصياً ولم يكن في محله في المرحلة الراهنة لأنه سيتسبب في الكثير من المشكلات التربوية فالعراق ليس دولة أسلامية مطلقة وهذا القرار لا يتماهى مع النظام العام ولا بد من ان نتبع ما يطبق في المديريات الأخرى .

الناطق الإعلامي لوزارة التربية وليد حسين قال : القرار هو ضمن ما موجود في قانون وزارة التربية ومعمول به قبل سقوط النظام السابق وهناك ضرورات ملحة لانشطار بعض المدارس الى دوامات ثنائية وثلاثية للبنين والبنات وفي المنطقة نفسها وبحسب متطلبات المصلحة العامة ومراعاة للتقاليد الاجتماعية السائدة ، وكلما وجدنا ان الفصل يصب في هذا الاتجاه سنأخذ به، وهناك تهويل إعلامي حول هذا الموضوع ، وسنظل نعمل بالفصل بين البنين والبنات كلما كانت هناك ضرورة موجبة.

معا في الدرس